

معيشتهم بتقليل شراء السلع أو يفادرون البلاد بحثا عن العمل ، وكلا التصرفين لا يحدم الصالح العام ولا هدف الحكومة هذا . اما الضرائب المباشرة على الدخل ( الأضداد والشركات ) في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة وغياب التصنيع المحلي وفقدان تشجيع الانتاج الوطني فترفع من مستوى الاعباء والتكاليف الانتاجية مما يعيق التنمية الاقتصادية ويجعل الدولة بحكم نهج تفكيرها الرجعي بحاجة مستمرة للتعويض عن الديون بطلب المزيد من المساعدات الامبريالية والرجعية العربية . للاسباب السابقة تتراكم الديون الخارجية مضافا اليها قيمة الفوائد وهذا يعني انتقال الثروة القومية الى بلد آخر مستقبلا وعند السداد حتى الجزئي .

باختصار يمكن القول ان الاقتصاد الاردني ارتكز بشكل شبه كلي على تدفق الراسمائل والمعونات من الخارج ولم يعد بإمكان الحكومة - في ظل النظام الاقتصادي المتبع - التخلي عن ذلك الا بتباعد سياسة وطنية اقتصادية وسياسية وطنية . وهذه فرضية مستحيلة بحكم التركيبة القطاعية - البرجوازية للنظام الاردني ، مما يبقيها باستمرار في وضع تعمي للسوق الامبريالية العالمية، حتى يمكن الحفاظ على مستوى الانفاق المرتفع للاجهزة العسكرية .

ان عدم تشجيع الادخار القومي وهروب راس المال الوطني - نتيجة للحالة السياسية وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد - لاعتماد الاقتصاد على القطاع الخاص واهمال القطاع العام وتوجيه استيراد المواد الأولية من الدول الرأسمالية - بفض النظر عن الاسعار - وعدم اعتماد الحكومات الاردنية سياسة تشجيع الصناعات المحلية وتنمية الزراعة وزيادة انتاجها أدت الى فقدان الثقة بين قوى الانتاج والدولة فربطت الدولة مستقبلها الاقتصادي بالتبعية للسوق الرأسمالية العالمية ومستقبلها السياسي بقوى الامبريالية مما فرض عليها اتخاذ مواقف سياسية مضادة لقضايا الجماهير اليومية فبرزت نتيجة لذلك كله حالة اجتماعية واقتصادية مظهرها الاساسية الاستغلال الكامل لجماهير الشغيلة والعمال وتقييد الحركة الاقتصادية العالية للبلاد . فارتفعت تكاليف المعيشة وانتشرت البطالة وازداد الوضع الاقتصادي تارما ولم تجد الدولة امامها للخلاص من هذه الازمة الا المزيد من اللجوء لصدقات الامبريالية واعانتها مقابل التنفيذ الكامل لسياسة الدول الامبريالية وبرايجها وشروطها السياسية .

**العامل الثاني :** يغزو الاقتصاد الاسرائيلي تدريجيا اسواق الضفة الشرقية من الاردن ، مستفيدا من التعامل التجاري وحركة مرور البضائع والاموال والافراد والخدمات عبر الجسور المفتوحة بين الضفتين ، مباشرة من خلال اعتماد منتوجات تصدير الضفة الغربية على المواد الأولية والخدمات الاسرائيلية والتي تمثل نسبة عالية من تكاليف الانتاج ، وبشكل غير مباشر عن طريق احلال مستوردات الضفة الغربية من اسرائيل مكان المصدرات للضفة الشرقية بغرض الاستهلاك المحلي .

فبالنسبة لاعتماد منتوجات تصدير الضفة الغربية على المواد الاسرائيلية المنبع والانتاج - واذا ما استثنينا حركة الافراد عبر الجسور المفتوحة وما ينقلونه معهم من النقد والاموال السائلة والتي تمثل مصدرا ايراديا للضفة الغربية يستخدم في عملية التبادل التجاري بين الضفة الغربية واسرائيل - فان المواد الاساسية التي تمر عبر الجسور المفتوحة وتشكل الميزان التجاري بين الضفتين هي البضائع الصناعية والزراعية . ومع ان المنتوجات الزراعية المستوردة من الضفة الغربية لا تحتوي على مواد اولية اسرائيلية في تركيبها الظاهري ، الا أننا لا نستطيع ان نوافق على الحجة الاردنية التي تدعي بان المنتوجات المستوردة من الضفة الغربية ذات تركيبة وتكاليف عربية مئة بالمئة . لان اسعار هذه المنتوجات تتحدد بالاساس في ضوء تكاليف انتاجها . واذا ما حللنا تكاليف انتاج بضائع الضفة الغربية لوجدنا ان نسبة عالية منها مشتراة من الاسواق الاسرائيلية .